بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
تنزانيا

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الأحد، 22 شعبان 1437هـ | 2016/05/29م | رقم الإصدار: 02 / 1437

بيان صحفي

البرلمانات الديمقراطية هي مؤسسات بلطجية

(مترجم)

أقالت حكومة تنزانيا وزير الداخلية تشارلز كيتوانجا بتهمة حضوره البرلمان وهو سكران مما جعله يفشل في الرد بشكل مناسب على أسئلة النواب في جلسة مناقشة الميزانية.

إن السبب وراء إقالة كيتوانجا يمكن أن يقال عنه بأنه أضحوكة ويتم تجاهله من قبل أي مراقب حصيف. ويمكن اعتبار قضية السُّكْر نعمة بزي نقمة حيث إن كيتوانجا متهم بأن له علاقة بفضيحة الـ ٣٧ مليار شلن تنزاني المتعلقة بمؤسسة لوجومي. حيث منحت المؤسسة مناقصة لتثبيت ١٠٨ جهاز بصمات إلكترونية في مراكز الشرطة. وعلى الرغم من أن ٩٩٪ من المبلغ قد تم دفعه، إلا أن محطات قليلة فقط قد تم تزويدها بتلك الأجهزة.

ومع ذلك، مهما كان الدافع وراء إقالة الوزير، فستظل الحقيقة واضحة جدا للجميع، وهي أن البرلمان الديمقراطي على الرغم من منحه مكانة عليا كمؤسسة مقدسة للتشريع، ومحاسبة الحكام، والمصادقة على المعاهدات وغيرها، إلا أن هذه البرلمانات ليست أكثر من كونها عصابات فاسدة.

لقد شهدنا العديد من حالات البلطجة في البرلمانات مثل محاربة النواب بعضهم بعضاً، والافتراءات، والإدلاء بتصريحات تمييزية، بل إن البعض ذهب يدعو إلى تشريع الماريجوانا والدعارة والانحرافات الأخرى. ومع ذلك فهي فئة المنبوذين، بأجور أفضل والتمتع الكامل بالحصانة. في أعقاب هذه الإقالة، أوضح رئيس البرلمان جوب ندوجاي أن العديد من النواب منغمسون في إدمان الكحول والمخدرات بما في ذلك الماريجوانا، وعلى أساسه قدم خطته لإدخال اختبار الكحول والمخدرات الإلزامي لجميع النواب.

إن أساسيات هذه السلوكيات البلطجية من النواب والفساد في أي مجتمع ديمقراطي تنبع من فكرتي "العلمانية" و"الحرية". فـ"العلمانية" كفكرة أساسية في الرأسمالية تبعد الله عن السياسة وشؤون الدولة، وتترك دوره فقط في بيوت العبادة. في حين إن "الحريات" كونها ركائز للديمقراطية قد دفعت وحفزت الناس على فعل كل ما يخطر في عقولهم استجابة لتمتعهم بما تسمى الحريات. تداعيات كلتا الفكرتين وخاصة فكرة "العلمانية" التي تهمش دور الله وتمنع الرجوع إليه في رعاية شؤون الدولة، قد تسببت في خلق فراغ يتم ملؤه بالأهواء، والقوانين والنظم التي يضعها الإنسان وأصبح الناس تحيط بهم رغباتهم الخاصة في أعمالهم.

بناء على هذه الحقيقة ومن طبيعة الديمقراطية، فإنه ليس غريبا على الإطلاق تورط النواب في ارتكاب الفواحش، لأن برلماناتهم قد تبنت الأيديولوجية الرأسمالية التي ارتكبت الجريمة الكبرى بعدم تطبيق أحكام الله الخالق في الحياة. فماذا نتوقع من أتباع الرأسمالية؟

وباختصار، فإن الرأسمالية مع فكرتها الأساسية، العلمانية، بالإضافة إلى ركائزها من الحريات قد وضعت الإنسانية في حالة من الفوضى وتدفعها إلى الضلال عن طريق تحويلهم عبيدا لرغباتهم الخاصة. وحده الإسلام هو الذي يمكنه أن يحقق التحرر الحقيقي من خلال إرجاع الإنسان إلى وضعه الطبيعي بصفته عبداً لله وتطبيق أحكامه سبحانه في جميع شؤون الحياة. ﴿**أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ**﴾؟!

مسعود مسلم

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي
www.hizb-ut-tahrir.info

تلفون: +255778 870609
بريد إلكتروني: jukwalakhilafah@gmail.com